

الديمقراطية عند اسبينوزا (طبيعتها ، نظامها.ومشكلاتها)

الدكتور: مصطفى عبد القادر

جامعة ابن خلدون- تيارت -الجزائر

البريد الالكتروني : aeomos@yahoo.fr - E - MAIL

ملخص المقال بالعربية :

يمكن القول – بداية - بحدوث ضرب من القطيعة السياسية أو الفلسفية " السيادية " من نوعها -إذا ما وفقنا في التعبير- أحدثتها نظرية " العقد الاجتماعي " في شقها الديمقراطي مع الفكر السابق عنها في تصورها لماهية السلطة و الدولة و مكانة العقل الحر؛ والإرادة والاخلاق الفردية الجديدة في كل ذلك... باسم فكرة " التجاوز " تلك . تجاوز " المدني " لـ " الطبيعي " .

... ولما كانت مسألة بروز نظرية العقد في نسختها الاجتماعية - عدا مع " توماس هوبز " -مسألة (ظهور و آثار) لدى كل من " روسو " ولدى " اسبينوزا " بالخصوص فإن محور البحث الهام جدا في الفلسفة السياسية الاجتماعية الأخلاقية - وربما حتى في العلوم المعيارية الأخرى - هو مسعى المساهمة و الدفع قدما نحو تحرير الذات باسم منطق العقد عينه... وبالوصل بين معتزك الحرية و الحياة الديمقراطية كليهما كما نظرت لها " السبينوزية " كـ " فلسفة هندسية " المعالم ؛ خاصة أنها تجيء متناغمة مع زخم دعوات عصر الأنوار؛ و من ثم سنشهد دخول العلوم الإنسانية ؛ و العلوم السياسية على الخط . خط التنظيم الإداري للنظام السياسي .

في هذا البحث – ك مقال يعد للنشر - ارتأينا أنه يجب التوقف أولا مع نظرية العقد عند " اسبينوزا " ... إلى دك نعرض للديمقراطية وكذلك لمتوقعها " كأداة تسيير " ضمن أنظمة الحكم و من ثم مشكلتها و كذا للارتباط بينها و بين السياسة كـ " أخلاق " ... والسلم الأهلي أو " المدني " والحرية في الدولة ؛ لنقدم قراءة نقدية بتواضع في طبيعة الديمقراطية لدى " إسبينوزا " (محاولة) متبوعة بخاتمة كخلاصة

مقتضبة لما أمكن الخروج به في هذا السياق من العرض التأويلي لفلسفة الرجل في قضية الديمقراطية .

ملخص باللغة الأجنبية : الفرنسية

Il est devenu la désintégration menace l'état naturel en raison de l'insécurité, et la direction du désir biologique pour personne avec elle la absence de libération - mais bandeau esprit - il n'a pas été en élargi la connaissance de l'individu de la vertu et n'a pas réalisé d'autres Justice il n'y avait pas de règlement et des jalons clairs de la vie politique

Réglez la loi sur les relations entre l'individu et le groupe, et le droit déterminé par la puissance émise par la volonté du public comme un mode de réalisation d'une réunion spirituelle personnelle, qui est court, et il est pas la force de chaque individu....(

Le pouvoir d'Etat émis par le contrat attaché la plus haute autorité du grand effet des lois qu'elle est comme l'esprit d'émotions avec par habitant; Faiser actif droit et de la justice est le protecteur, donc la loi n ° d'éthique ni plus, ni moins (...) Dans l'ensemble, la souveraineté dans ce n'est pas le fin en soi, mais plutôt comme une base pour le contrat que le garant de la souveraineté est toujours de représenter le grand public démocratiquement. Une renonciation du droit à "Espinosa" soit un contrat de concession pour le droit naturel d'un mécanisme pour éliminer les obstacles est resté une longue liste d'individus, et même entre eux et Mère Nature

... Qu'est-ce que l'on entend par Espinosa? Il est difficile de comprendre la signification ... peut-être qu'il est de passer de l'illusion des caprices de la théorie pour comprendre l'acte d'un acquis! Si la renonciation et se déplacer ensemble Akunon pour un Etat fort, portant la bannière de la liberté, «haut» et que, en substance, l'objectif de l'esprit démocratique ... !

تمهيد عام :

بالعودة إلى مبررات الأفلاطونية كـ " سياسة مدنية " فإن التشريع والتنظيم الافتراضي الأفلاطوني لدولة مثلى بالمحاكاة إنما أريد لتجاوز رهن اجتماعي يوناني آنذاك " أثينا " تحديدا وبالتالي فالسعي الحثيث نحو (جمهورية) الفضيلة كان له ما يبرره على المستوى " القيمي " على أن مؤلفه الشهير هو محاولة لإدراك بنية

الدولة بواسطة ملكة الفكر ويقال بالفعل " أن أفلاطون إنما عبر عن الواقع الذي راح يرقى لمستوى الفكر " الفكر المتعالي في كل محاوراته... أما الواقعية الأرسطية بشقها العقلاني فتتصل بدورها بالسياسة كـ " علم مدني " مع الأخلاق - مع أن الأولى أسى من الثانية - ولا وجود- للمتمعن في فلسفة أرسطو- في الحقيقة لأخلاق , ولا سعادة خارج مجتمع الدولة كما سيرسمه هو ؛ والديمقراطية المعتدلة إذا شئنا غاية يعهد للدستور صون نموذجها ؛ ومنه تحسن إدارة المدينة باسم ما يسمى - لدى البعض من النقاد - بـ التبصر⁽¹⁾ .

الآن إلى وقفة مع الفكر السياسي الإسلامي - مع بن خلدون بالضبط - تحيلنا إلى تحليل ممتاز للسلطة ؛ ولـ " السلطة والأخلاق والعقل " ⁽²⁾ . خاصة في نظرية الأطوار الثاقبة أو " الدورة الحضارية " المهم أن الفكر الإسلامي أو العربي له أساطينه ؛ ولكن مقالها ليس مقام هذا البحث .. أما في عصور أوروبا الوسيطة - عصر خدم فيه العقل الدين بوفاء كنيسي خاص جدا - فإن الحياة الاجتماعية كانت سياسية - بوجه من الأوجه - تحكم فيها رجالات الكنيسة الذين كانوا يجمعون في وقت واحد بين سلطتين روحية وزمنية تدينان معا بالولاء لصاحب القدر والاصطفاء ؛ على كل حال نعود مع نماذج التفكير الفلسفي في هذه الحقبة إلى القديس " أوغستين " كلاهوتي ورع و مدافع مستميت عن المسيحية و حقيقتها اللاهوتية ؛ ما يعيننا نوعا ما - كفلسفة سياسية - هو كتابه (مدينة الله) ومقولته حول الحكم السرمدي فيها ... أما نداء " توما الأكويني " فهو تكريس لمنصب حاكم إلهي يتماشى حكمه مع مشيئة الرب وفق قانون أزلي الحكمة ؛ طبعي الانتظام والمساق . إنه يهدف من ورائه إلى إقامة سعادة في تقى " الاستكانة " اليسوعية ... و ارتقاب جديد للإنسان على درب الخلاص . تلك فلسفة " سكولائية " لم تتساءل عن الدولة الخيرة أو عن (أخلاق و سياسة) بقدر ما ولت وجهها شطر الدعوة لفضيلة الاتحاد بالرب ؛ و بلورة - بل و حددت - السلوك و المعتقدات في دولتها بحسب الفهم الذي يسوقه الآباء و الكهنة . لم تكن " السلطة " هي الإشكالية النظرية للفلسفة الحديثة إلا مع إرهابات عصر النهضة والأنوار غداة تبلور حركة الإصلاح الديني , وتأثيرات ذلك الاجتماعية ... و مع مواصلة التحرر من سلطة رجال الدين أضحى الفكر السياسي عمليا إلى حد ما و حدث إنزال للسلطة السياسية من السماء إلى الأرض كما يقال ؛ و ستظهر نظرية العقد الاجتماعي كرد فعل على ظاهرة القداسة التاريخية - إن جاز الوصف - والتي ظلت مهيمنة على شكل الدولة " العالمية " كما

هو الحال مع الإمبراطورية الرومانية – وحتى مع الخلافة الإسلامية - فكان لا بد من تبرير نظام معياري بوجه من الأوجه هو في النهاية نفسه النظام التعاقدي ؛ ولسوف ينبني على أرضية توافقية ؛ ويلفت الانتباه هنا إلى أقدم نظرية عقد بالواقع هي تلك التي كانت " ملامحها الأولى قد ظهرت عند السوفسطائيين " (...)⁽³⁾.

السلطة فيما بعد - نقصد مع العقد - تتجه لأن تكون بمثابة وظيفة عامة قوامها خضوع الجميع للقانون وللقانون وحده ؛ وتتغير فيها الدولة تماما من نظام امتداد ل (الطبيعي) إلى نظام إحلال (السياسي) كبديل عنه... وإذا كنا سنعرض - في هذا البحث ل السياسة عند " اسبينوزا " - رأيا وموقفا وتحليلا للديمقراطية - فلا بأس من أن نخرج على " روسو " الذي أقام نظرية على فكرة (الإدارة العامة) التي تخق مجتمعا سياسيا ديمقراطيا ناضجا .. ولنذكر " هوبز " و " لوك " بالمرّة فمع الأول - توماس هوبز - نجد العقد من طبيعته أنه مطلق و ضروري ؛ وكذلك أحادي الالتزام أما بالنسبة ل جون لوك فإن الانتقال من الحالة أو العهد الطبيعي الى طور المجتمع المتمدن إنما يكون لغرض دعم الوجود الفردي و المحافظة على حقوقه وعلى الدولة/ السلطة إدارة الشأن الاجتماعي بما ينص عليه العقد المؤسس الذي أفاض " لوك " في بيان و تحديد شروطه ؛ والأكد أن هناك شيء من حتمية هذا (العقد) عند فلاسفته كلهم فقد تحول التعارض تدريجيا- من ناحية أخرى- من تعارض بين دين وعقل إلى اختلاف بين مذاهب و نظريات عقد اجتماعي ومكان قطبيه الرعية وصاحب السيادة... ومحور البعد الديمقراطي بينهما يتقارب أحيانا ويتباعد أحيانا أخرى .

مرة أخرى العقل- و- العقد هما ثنائية في التناول السياسي الأخلاقي عند هؤلاء و على كل فإن الباحثين يجمعون تقريبا على أن أصحاب فلسفة العقد وكأنهم طرحوا مع بعض و حاولوا الاجابة على سؤال يتعلق بكيفية وإمكانية إقامة شكل لنظام من شأنه أن يمكن مجموع الأفراد من الحفاظ على مصالحهم ؛ وإن كان لب النظرية التعاقدية مبني على الضرورة نفسها في أوجه تشابه عدة ... وهناك أيضا عدة نقاط اختلاف من بينها – رأسا - طبيعة النظام السياسي في حد ذاته من منظور بنائي ؛ نعني ولادته و نموه و أيضا مدى كونه مشجعا لجنس داخل (نوع) من النظام الكافل لتعددية الآراء ولإرادات الأفعال " الحرة " .

أفكار العقد سياسية محضة استخدم أصحابها نفس الإطار—بشكل من الأشكال -لكنهم لم يكونوا على وفاق ؛ أو على رأى واحد فيما يتعلق بطبيعة هذه الدولة و كذا

نظامها وسياساتها ، ومدى مراعاتها لأخلاق اجتماعية أو عقلية ، وعلاقة تلك الدولة بالرعايا مباشرة ...

وفي الجملة فإن " كل ما هو ضروري لحياة الجماعة سيكون موضوع عقد بين الأفراد و المجتمع تقوم بفضلها السلطة وتلتزم " ⁽⁴⁾ . بالنسبة لـ روسو ؛ وخاصة بالنسبة لـ " إسبينوزا " .

وهكذا سنتساءل : كيف يتم " الانتقال " من الحالة إلى الحالة المدنية ؟ ما طبيعة القانون ، والحق الطبيعيان والمدنيان ؟ ما هي آلية التنازل ؟ ما الفائدة من " ديمقراطية " رأي الأغلبية ؟ أية مشروعية لنظرية الدولة لدى إسبينوزا ، ولشريعته الديمقراطية بالمرّة ؟

العقد عند إسبينوزا : نجدد السؤال الاشكالي إجمالاً : ما هي طبيعة نظام الديمقراطية وما هي مشكلته ؟ ويتفرع إلى ... كيف يتم الانتقال إلى الحالة المدنية و لماذا الدولة الديمقراطية ؟ ما مسوغ النزوع من الثيوقراطية إلى الديمقراطية ؟ الديمقراطية هل تخلق مشكلة ؟ كيف ولماذا ؟ . . . الديمقراطية - السياسة - الأخلاق - الحرية والسلم المدني .. ما العلاقة ؟

الانتقال إلى الحالة المدنية : مع " إسبينوزا " الحالة الطبيعية سابقة عن كيان الدولة ؛ والانتقال إلى أخرى يكفل حرية الفرد وحرية الفكر ؛ وهو ما كان يجب أن يحدث ؛ كي تقوم سلطة وفق نظرية دولة يفضل في نوع الحكم فيها شكل الحكومة الديمقراطي .

... لقد صار التفكك يهدد الحالة الطبيعية بفعل اللأمن ؛ وقيادة الرغبة البيولوجية للذات الفردية فهي حالة عدم تحرر - بل عقال العقل - فلم يكن في وسع الفرد معرفة الفضيلة ولم يدرك مع غيره العدل فلم يكن هناك تنظيم ومعالم واضحة للحياة السياسية ⁽⁵⁾ ؛ بل وبات القانون الطبيعي قانون قوة من دون شك تبعاً لقانون الطبيعة نفسها ... فكان لا بد أن لا تستمر تلك الحالة وإلا ستتعقد أمور الحياة (...) بل صار التوجه لحالة " الاجتماع المدني " لا مناص منه ؛ ومنه أيضاً لزم تحكيم قانون مدني مبني على الاتفاق بين مجموعة الأفراد والسلطة بواسطة " تعاقد " ولا يكون ذلك أبداً شكلاً من التفويض ⁽⁶⁾ ؛ لأن التنازل يكون عن بعض الحقوق لمن توكل له مهمة شؤون إدارة الاجتماع فعمله - أي الحاكم - ليس إلا تنظيم العلاقات فيما بين الأفراد مما يزيد في حظوظ بقائهم وحرّيتهم... فهم أخيراً قد أدركوا الوحدة بينهم كقيمة ⁽⁷⁾ . القانون محدد للعلاقات بين الفرد والجماعة

و الحق تحدده القوة المنبعثة عن ارادة العامة بوصفها تجسيدا لشخصية روحية الاجتماع وهي غير قصورية ؛ ووهي ليست قوة كل فرد منعزلة أبدا⁽⁸⁾ .

إن سلطة الدولة المنبعثة عن عقد سلطة عليا تولي اعتبارا كبيرا للقوانين إنها بمنزلة العقل من العواطف لدى الفرد الواحد ؛ فيصير الحق مكسبا والعدالة هي حاميه ؛ وهكذا توجد أخلاق قانون لا أكثر ولا أقل (...) وعلى العموم فإن السيادة في ذلك ليست هي الغاية في حد ذاتها وإنما العقد كقاعدة لتلك السيادة ضامن دوما لتمثيل عموم الشعب ديمقراطيا . إن التنازل عن الحق مع " اسبينوزا " يكون تنازلا بعقد عن حق طبيعي عبارة عن آلية لنزع حواجز ظلت قائمة طويلا بين الأفراد ؛ وحتى بينهم وبين الطبيعة الأم ... ماذا يقصد اسبينوزا ؟ ليس من السهل فهم المغزى ... ربما هو الانتقال من وهم أهواء نظرية إلى فهم فعل مكتسب ! التنازل إذا والانتقال معا يكونان من أجل الدولة القوية ؛ الحاملة لشعار الحرية " عاليا " و ذلك في جوهره هدف الروح الديمقراطية !

نظرية الدولة الديمقراطية :

كما رأينا تسليم القوة للأغلبية ليس إلا انعكاسا للامتداد الزمكاني كما في نظرية اسبينوزا العامة نفسها لتحصيل حاصل لأجل هندسة نظام يتوافق مع العقل و الطبيعة لا مع القبيلة و اللاهوت ؛ و النظام المستهدف هو نظام ديمقراطي كأفضل نظام ينسجم مع آلية العقد ؛ وأيضا لأنه كافل لقسط كبير من الحريات الشخصية و السياسية في آن واحد ؛ ودولة هذا النظام قوية لأجلها حدث التنازل أصلا لحسن إدارة " الموارد البشرية " كما نطلق عليها حاليا ...

إن ديمقراطية العقد هذ تؤول للأكثرية الممثلة لعامة المواطنين⁽⁹⁾ . ومنذ البداية سيحذر " اسبينوزا " من عقد هش قد يؤدي لانهييار مفاجئ للديمقراطية كنظام ؛ كآلية حكم وعلى كل حال فإن الدولة كسلطة عليا عليها - بناء على بنود العقد - أن تقوم بضمان - إضافة للحرية - " السلم المدني " في الحياة الجديدة ؛ لأن الهدف من حالة الاجتماع ليس إلا الأمن و الوفاق (الوئام) وذلك هو مسعى الدولة الحديثة ؛ و هو ليس أكثر من استقرار سياسي في كنف سلطة الرعاية ؛ رعاية الحرية _ حرية الفكر بالأساس⁽¹⁰⁾ لذا نجد السيد " اسبينوزا " يتكلم عن (المواطن الحرفي الدولة الحرة) تلكم " الحرية " كشعور - و - كامتياز تمنحه

الديمقراطية .. ولكن رغم ذلك فإن العقد لا يعطي الحرية المطلقة للأفراد بالرغم من نصه على استحالة سلبهم إياها ... (يشير بالأساس لحدود حرية التعبير مرة أخرى) فهو يركز على عواقب التضيق على الأفراد فالسلطة مرآة للمجتمع السياسي ؛ والنظام واحد .. عقلاني - علماني حتى .. يرتقى بالوجود الاجتماعي إلى مستوى المزج بين عالم الأفكار وعالم الأشياء كما في البعد الميتافيزيقي عند " اسبينوزا " ثم إن السياسة والأخلاق لهما قواعد موجهة ح فالأخلاق يؤمن بها الفرد حريته و السياسة علم عقلاني . ان العقل أساس النظام , وأساس توازن الرغبات ... والعدالة لا معنى لها إلا في نطاق الدولة ، وعلى السلطة قيادة الشعب نحو الأخلاق العملية . جوهر نظرية الأخلاق الموازنة بين مقتضيات العقل و الحق الطبيعي ... فهل يطبق " اسبينوزا " منهج " ديكرت " في ميدان السياسة ؟ هل جاء ذلك في كتاب الأخلاق ؟ . مجرد تحليل !.

يفصل " اسبينوزا " السلطة اللاهوتية عن الدولة و يخضع الأولى للثانية كما في كتابه (رسالة في اللاهوت و السياسة) أما في كتابه الآخر (الرسالة السياسية) فسوف ثمر أفكاره السياسية فلسفة للدولة و السيادة كوسيلتان لغاية واحدة ... هي شخص " الفرد " كأفضل ما في الطبيعة " الحلولية " والاجتماعية الديمقراطية !

في علاقات الديمقراطية

الثيوقراطية و الديمقراطية : كيف بنى اسبينوزا الانتقال من الثيوقراطية الى الديمقراطية يا ترى ؟

إن فصل كل سلطة لاهوتية دينية عن السلطة السياسية بالنسبة لـ اسبينوزا أضحى لا بديل عنه ؛ فقد حصل نوعا من الهروب من النظام الاجتماعي التاريخي إلى المجتمع المدني الحضاري ؛ وحدث فصل للقانون الإلهي عن القانون الوصفي ؛ وإدراك للوحدة ببداهة عقلية بشرية وفطرية ربما ... في هذا المضمار كأننا أمام فلسفة حقيقية في التاريخ الديني , سوف تلقي بظلالها على حركات الإصلاح الديني فيما بعد ... فبعد انهيار ركائز الدولة الإلهية والعالمية إلى غير رجعة سيسود الإيمان العقلي بالتخلي نهائيا عن التنظيم الإلهي والوحدة الطوباوية ؛ والعمل على اللجوء إلى التنظيم السياسي المتنور للتحرر من الاستبداد .

... يبدو لنا أن كلام " اسبينوزا " عن حقبة الدولة التاريخية اللاهوتية يكاد يوازي شيئاً ما إفراد " جون جاك روسو " حيزاً واسعاً للحديث عن العقد التاريخي الطبيعي؛ وكلاهما يحيل الدارس لنظرية العقد بينهما على حدث إعادة البناء الاجتماعي والسياسي بما فيه التقاطع مع القسم الأخلاقي بعد أن ظلت العلاقة بينهما مفككة ردحا من الزمن .

باسم فلسفة العقد الاجتماعي أمكن الخروج من العلاقة أو الدائرة الاجتماعية التي تفرضها سلطة القهر والمخاوف فتهدد بذلك نفسها ! وتهدد الشعب في وجوده وفي بقائه بفعل التفاوت المصطنع طيلة الحقب المتعاقبة

أيضاً.. ماذا عن علاقة الثيوقراطية بالديموقراطية ؟ الدين بالدولة -تحديداً- ؟ يرى اسبينوزا أنه لا يجب إعطاء رجال الدين - ورثة النظام الإقطاع الثيوقراطي - أي سلطة في الدولة الجديدة ؛ الدولة الديمقراطية لأن ذلك سيشكل خطراً على الدولة ؛ بل على الدين أيضاً فيعودون به إلى سابق عهدهم إلى التخويف ؛ و التحويل - مع الاستئثار بالامتيازات - ذلك أن السلطة الاستبدادية عبر التاريخ تستند إلى خوارق اللاهوت أو الميتافيزيقا لكبح جماح العقل الذي تحسبه أكبر مهدد لكيانها ؛ فتظل تحاربه ؛ وتظل تتخبط في عيشة الجهل والخرافة تبرر حتمية أو ربوبية الفوارق بين الناس إلى الأبد !

من ناحية أخرى مشروعية الفكر من مشروعية التفلسف بوجه من الأوجه ؛ و التي لا تهدد البتة بانقلاب جذري على ما هو كائن بما يحمله من ميراث الثيوقراطية الإنساني ؛ بل هي في الحقيقة إنما تعتمد إلى تهذيبه وتخليصه من شوائب الارتداد إلى الوراء .

إلى ذلك يقول إسبينوزا بالحرف الواحد: " إنني أضع عن طيب خاطر كل ما كتبته أمام السلطات العليا ... كي تفحصه وتصدر حكمها عليه " ⁽¹¹⁾ ... فهل هو المشرع علماً أنه سعى لفهم الطبيعة البشرية في مقام آخر ؛ و التعقل ههنا هو تجسيد بمعنى من المعاني لمسعى اللجوء الأخير إلى خيار النظام الديمقراطي - العلماني العقلاني- إذ شئنا الذي لا يلغي الدين كلية ولا أخلاقه لكن يمايز بين عرفية الأول وهندسية الثانية (...) و يحيلنا إلى الفهم والتفكير السليم بما يضمن تقاطعات في فواصل مفيدة تدرج في بنود العقد الديمقراطي و بهذا التوصيف الأخير يبدو اسبينوزا مقدراً لحاجة (الطبقة الوسطى) للديمقراطية بالفعل كأغلبية متحررة برابطة العقد ؛ ومن مصلحة السلطة الجديدة عدم الإخلال بهذا التعاقد وتلك الرابطة كما قلنا .

الديمقراطية و أنظمة الحكم :

من البداية فإن السيادة التي تكون سمة الديمقراطية ليست هي وحدها الغاية من تأسيس الدولة ؛ كون التوافق الاجتماعي هو نتاج السيادة ؛ والتي يمكن الطعن فيها إذا كانت أعمال القائمين عليها قامعة للحريات و خارجة عن إطار وإقرارات العقل⁽¹²⁾ . المهم أن " اسبينوزا " يميز الحكم الديمقراطي عن نوعين من الحكم : الملكية والأرستوقراطية ؟

ما هو نظام الحكم الملكي ؟ هو نظام الحكم المطلق المغلق الكلي ؛ حيث لا يتنازل الملك عن أي جزء من ملكيته ؛ هو نظام ملم بنقائص و ينطوي على مخاطر على اعتبار أن الملك يعيش بعيدا عن رعيته التي تشقى بفعل تغييب المبادئ الحرة وخضوعها بنوع من القصور وبنوع من الهوان ، لنمط من الاستعباد أو الاستبداد الشمولي .

ما الأرستوقراطية ؟ يرى " اسبينوزا " أن الأرستوقراطية كحكم للأشراف تزكي - بدورها - الاستئثار بالسلطة وهي بوجه من الأوجه تسعى أحيانا لأن تكون " نظاما مطلقا أكثر من سعي النظام الملكي لذلك (...)"⁽¹³⁾ . مما يزيد في هامش العلاقة بينها و بين العامة ، و مع ذلك فإن الكثير من الأرستوقراطيات حافظت على قدر من الحرية ! لكنها لم تطلق العقل من عقاله تماما ..

و ما هو النظام الديمقراطي ؟ ... يجيب السيد " اسبينوزا " بالتالي : إنه نظام معبر عن توجهات الأكثرية و عن القنوات الأكثر اتفاقا مع العقل و الطبيعة - كما سبق و أن أشرنا- لأن :

- الديمقراطية كشكل للحكم ؛ ونظام للاجتماع المساوي بين الأفراد المانح فسحة للعقل واسعة جدا ..

- الديمقراطية نظام الحرية السياسية الفردية والجماعية ؛ والحامي لحرية الفكر مهما كانت توجهاتها .

- الديمقراطية نظام قانون تعاقدية ؛ لا ملكي ولا أرستوقراطي !

- الديمقراطية - كحكم يمثل العامة - يمكن المواطنين من أن يخدموا بالفعل الوطن كما ينبغي !

- الديمقراطية لا يمكن أن تكون تسلطية فغاية الدولة حماية الفرد وصيانة حرية العقل ، لا القهر .

الديمقراطية والامتياز: إنه " امتياز " الانتخاب الذي يكفل للفرد الاختيار الحر ؛ هذا الاختيار هو حق الكل ؛ حق مشترك . الديمقراطية لا تعني البتة انعدام الرقابة وإعطاء حرية مطلقة لا حدود لها للأفراد و الجماعات...لأن من شأن ذلك أن يهدد النظام الديمقراطي نفسه وهذا يقودنا للب المشكلة !

مشكلة الديمقراطية :

.... بيت القصيد في طرحنا للموضوع : مشكلة الديمقراطية هي " عيبها " الوحيد والكبير في آن واحد - لماذا ؟ يأتيها الجواب السبينوزي : لأن الديمقراطية تساوي بين جميع الأشخاص هكذا بدون اقصاء أو تمييز او فوارق أو تحديد للمستوى ... على الأقل صوريا - للكل - أحقيتهم في التصويت بل وللترشح في مناصب سياسية وإدارية في هرم السلطة وتساهم آلية الحكم الديمقراطي في وصول بعضهم - ممن لا يفقهون التسيير الراشد للدولة - لمراتب في دواليب السلطة وهم لم يؤهلوا بتاتا لذلك ؛ ولا يوجد في عقد الديمقراطية ما يمنهم أو يحول بينهم وبين صدهم عن قصدهم مهما كانت نواياهم في ظل هذا النوع المكرس للحرية الطبيعية العقلانية كونهم تنازلوا للعقل المجرد !؟

و الحل ؟ هل يمكن أن تستقر السلطة للأكثرية المضللة ؟

... لنفسر ؛ قلنا بأن " اسبينوزا " في سياق بسطه لنظريته السياسية قد توقف مطولا عند نظام الحكم الارستوقراطي " الفيدرالي " . هذه الصفة أو النزعة الأخيرة - مع ما تقره الأرستوقراطية من حق في الحرية - لحد ما تجعل منه مقبولا بعض الشيء ؛ بل يستحق المدح على بعض صور الديمقراطية المتعالية فيه ؛ هذا ما يفهم من كلام اسبينوزا... والمعنى ؟ . ربما أراد القول بحكم الرجل القوي العادل بنظام ديمقراطي " اتحادي " أو القول بحكومة ديمقراطية أرستوقراطية في ظل الجمهورية - بتحفظ - لأن الفيدرالية وحدها عبارة عن ملكية مصغرة والأرستوقراطية وحدها استبداد مقنع ! اذن ؛ يجب إزالة العقبات التي تقف أمام مسيرة تقدم الديمقراطية بإصلاحها مع ما يضمن منح حرية غير مستغلة لعقيدة الديمقراطية - إن صح النعت- القائمة على المساواة أو على عدم التمييز بين الأفراد في إصابة مآرب خاصة باسم قوة العامة بعدم التأثير عليها بالبهتان الديمقراطي !

الديمقراطية كسياسة وأخلاق: يستحيل سلب الأفراد حريتهم في التعبير عما يعتقدون⁽¹⁴⁾ اعتقاد بمثابة الأخلاق التي يكفل بها الانسان حريته في ظل نظام دولة

يكون فيه العقل مرشدا للمواطنة ؛ ومرشدا للسياسة الإدارية الديمقراطية ككل ، فكما أن مهمة العقل هي إقامة النظام بين مجموع رغبات الفرد ؛ فهو في حقل السياسة يقيمه بين مجموعة الناس كأشخاص طبيعيين ؛ كما أن أخلاق الإنسان- ذلك الحر- هي نفسها الديمقراطية في صورة قانون منظم لسلوكيات الأفراد والمجتمع وفي ظل هذا النظام يقاد الشعب نحو تجسيد هذه الأخلاق لأجل (عدالة / ديمقراطية) لا يمكن تصور الأولى إلا في نطاق ثانية ! لكن كيف تكون الحياة الاجتماعية الديمقراطية ممجدة في ظل خلو الطبيعة من القيم البشرية ؟ لا وجود لأخلاق مطلقة ولا لشر مطلق ... لا وجود إلا لحریات الخضوع للقانون ! .

صاحب السيادة يكون هو الديمقراطي الحكيم فلا هو بطل أرستوقراطي أرسطي ولا إنسان "أعلى" كما انتظره "نتشه" لكنه أكثر هدوءا وعقلانية في تسييره لنظام الأغلبية ... على أن السياسة ميدان علاقات الناس فالأفراد لم يتنازلوا عن حقهم في التفكير ؛ أو إصدار الأحكام الجمالية والأخلاقية وليس على السلطة احتكار سلطة تقييم الأحكام أصلا (إشارة استشرافية لحرية الإعلام) .

الديمقراطية والسلم المدني والحریات : لا يجب أن تكون السلطة الديمقراطية في يد رجل واحد مستقوي بها ؛ لأن ذلك لا يسهم في المضي قدما نحو تغيير الأوضاع ؛ بل يساهم في التضيق على المكتسبات الديمقراطية ، مما يؤدي بالشعب إلى عدم السكون ؛ أو التفریط في حرياته المكتسبة ابدا ... إذن مسعى الدولة هو الاستقرار والأمن والسلم المدني و" الدولة الأمثل " هي " تلك التي يعيش فيها الأفراد مع بعضهم في وئام" ⁽¹⁵⁾ . فلا تطرف ولا غلو ولا أنانية جماعية ... تحصل في ظل النظام الديمقراطي حرية للفكر أو التفلسف ؛ وهي حرية لا تمثل خطرا لا على الدين ولا على الدولة . جاء في الكتاب الرسالة اللاهوتية نفسه .

محاولة لقراءة نقدية في طبيعة الديمقراطية السبينوزية ؟ ⁽¹⁶⁾

مجرد تعليق : الحكم الديمقراطي كمثال أعلى للحكم - أو كنموذج للحكم - عبارة عن تزكية حكم الشعب لنفسه بنفسه بالتحول من عهد طبيعي إلى آخر مدني يسير الحياة و يساهم في استقرارها صحيح ؛ و صحيح أيضا أن " اسبينوزا " لم يتحدث عن إرادة عامة كما عند " روسو" لكنه يكون فقط ألبسها حلة (الديمقراطية المباشرة) و أعطى لها أدورا في مراقبة سلطة حكومة الدولة المدارة من طرف الأكثرية بصورة من الصور وهي نفس المهمة التي أراد " روسو" أن ينيط بها مهمة الإرادة العامة الممثلة في مجالس محلية أو جهوية ربما ... ثم إنه قال حتى بإمكانية

ثورة إرادة الشعب تلك على النظام الديموقراطي .. في حين كان توماس هوبز يناصر الملكية المطلقة !

... يبدو لنا أن كلام "اسبينوزا" عن حقبة الدولة التاريخية اللاهوتية يكاد يوازي إفراد "روسو" حيزا واسعا من نظريته لفترة العهد التاريخي الطبيعي في نظرية العقد عنده ؛ و كلاهما يحيل المتفحص لنظرية العقد لكليهما على تقصي نتاج إعادة البناء الاجتماعي السياسي - بما فيه الجدار الأخلاقي - على أساس القاعدة الكبرى من خلال إقرار لنظام الحكم الجديد الداعم للحرية والمساواة ... مع ثورتيهما على نظام عصرهما بشكل أو بآخر؛ ثم ثورتيهما على أي فساد يمس النظام الديمقراطي .

هناك نقطة هامة في نظرنا ؛ ألا وهي مفترق الطرق الذي تبدوا فيه نظرية "اسبينوزا" في العقد ككل ؛ وفي طبيعة - و- مشكلة الديمقراطية خصوصا كما اصطللحنا على تسميتها بالموازاة دائما مع مقابلتها و نظيراتها عند فلاسفة العقد الآخرين ؛ من خلال البديل الذي كان سيطرحه اسبينوزا ... ولو قدر له إتمام المبتور من (الرسالة السياسية) فكما نعلم أن الرجل أدركه الموت ؛ ولم يمهله إنهاء ما هم بكتابته عن آفاق الحرية و المساواة في فصل كان سيكون حاسما من مؤلفه المذكور ... ربما كان حل فيه مشكلة أو عيب الديمقراطية . بالمناسبة ليس كما فعل أفلاطون من قبل !

المهم أن الفكر السياسي أو قالب النظرية الديمقراطية " السبينوزية " يندرج في إطار نظرة مفادها : لا سياسة عامة كأخلاق . لا سياسة بلا أخلاق ؛ أخلاق الفهم الفعال و البناء الذهني في حدود الضرورة الحياتية ... و بمعنى من المعاني فإن العقل في الفلسفة السياسية القديمة يصير عقلانية في فكر فلسفة الديمقراطية الجديدة الحديثة دون طغيان و دون تدخل من الكنيس اليهودي أو من الكنيسة المسيحية .. ! فقرة تحليلية انتقادية ؛ هل من المهم أخلقة السياسة ؟ ام الاكتفاء بعدم التمايز بين السياسة او الاخلاق ؟ . تأسيس السلطة وتأسيس الاخلاق يكون وفق ما يجب ان يكون عليه حال الاجتماع السياسي وما يؤول اليه النظام الديمقراطي من حلول في الواقع الاجتماعي ، لتجاوز عقبات رواسب السلطة التاريخية ؛ ثم لكسب الدعم الشعبي - إن صح التعبير - الذي يتوافق في سياق مغاير مع مقررات العقلانية وتلك هي اخلاق السلطة السياسية الإدارية التي لا خوف عليها من نقد " الفلسفة " لها ، وهذه الاخيرة ليست الا الديمقراطية على مستوى الفكر ...

... على مستوى الواقع أيجلُ التناقض بين ماهو نظري وماهو عملي ؟ من خلال الانسجام بين عالم الافكار وبين عالم الأشياء ؟ . يقول اسبينوزا في هذا الخضم : " إن ما توحيته من دراسة للمشاكل السياسية ليس اختراع الجديد او الوصول الى المستحيل ، ولكن سعيت فقط الى شرح النظرية التي يمكنها ان تكون اكثر انسجاما مع الواقع ... " لكن ؛ في منحنى آخر " اسبينوزا " هل تأثر صاحبنا بـ موسى ابن ميمون أم لعله تأثر بالشتات الذي لاحقه ؟... ربما لإنكاره " التلمود التوراتي " ... على كل حال ما يهمه هو بقاء الدولة التي يجد فيها الفرد اولا وقبل كل شئ نفسه هي دولة الديمقراطية ، كيف ذلك ؟ . إن من نتائج ممارسة العملية الديمقراطية التداولية سيحصل ذلك ، ومن خلال سيادة الفرد على نفسه في كنف نظام الحريات ، الذي يجب طاعته ، بل تعد الطاعة عند " اسبينوزا " فضيلة مادام النظام لا يسلبنا حقنا ورأينا في التعبير بالأساس ؛ فهل الفرد المقصود هو المواطن الحر في الدولة الحرة حقا ؟ ثم أيعتقد اسبينوزا بأهلية رجل الشارع في المواطنة مثلما لرجل الدولة أهلية كصاحب السيادة العليا عن جدارة ؟.

- ان حكومة الاجتماع او حكومة الاجماع الوطني المزكاة بواسطة حكم الشعب عن طريق امتياز الانتخاب ، الذي يفرز قاعدة نظام يراعي التشريع هي التي تخدم مصالح الافراد في ديمقراطية ليست باسبارطية غائية ، وتراعي الاولويات الديمقراطية في حد ذاتها كونها اجتماعية اكثر منها سياسية ؛ ومرة اخرى بما ان العقل مرادف للعقد ، فمن هنا يبدو الحل في تجاوز عقبات التجسيد الديمقراطي معقدا أكثر مما نتصور ؛ بما ان الديمقراطية مشروطة بمستوى من الكفاءة الاخلاقية المحررة والمهندسة للإدارة فيمكن حينئذ منع اشباه المتدمقرطين من التمتع الريعي المقرف لأجل كسب عواطف الشعب بالخطابة ... والانفعال (...) بواسطة تقنين الممارسة الديمقراطية نفسها . (ربما في بديل دستور العقد القادم) .

الخاتمة :

انه لفكر سياسي عميق بالفعل ذلك الذي نلمسه في فلسفة ؛ و في رسالتي " اسبينوزا " اللاهوتية والسياسية ؛ بالرغم من أن الفكر السياسي عنده عموما ؛ و نظريته في الديمقراطية تحديدا لم ينالا حظهما من الاهتمام مقارنة بفلاسفة العقد الآخرين ... و في اعتقادنا المتواضع لا يجب الاكتفاء بالقراءة لـ " اسبينوزا " ؛ بل تجب دراسته بتمعن في نظرية العقد عنده إجمالا وفي عرضه للديمقراطية كحل - كنظام إدارة - ثم كمشكلة لها حل .. ولا نحبذ مطالعة المؤلفات كمصادر أو مراجع لإخراج أفكاره من بين الأسطر وحدها ؛ بل يجدر بنا تأملهما وإدراكها ؛ لأن ما أراد أن يقوله اسبينوزا أكثر مما قاله .. إننا مع فكرة الرجوع في كل مرة إليه لزيادة الفهم ؛ ولكي لا نطيل ؛ نظيف بإيجاز... أن الإبداع الفكري والإنتاج السياسي ذو الطابع الفلسفي عند " اسبينوزا " إنما أراد به حقا أن يخرج به من إطار دائرة التكلم النظري عن الديمقراطية الخالصة التي توازي حصاد الفلسفة العامة كنظرية في المعرفة ؛ ومن الوقفات التي مررنا بها في مجمل هذا العرض ؛ نعتبر أن كل ترحيب الذي لاقته فلسفة العقد الاجتماعي كان ترحيبا بنظامها الديمقراطي ؛ أو البعد الديمقراطي فيها كأسلوب حياة سياسية ناجع وكأساس لاجتماع الناس وغاياته وأنسنته ؛ وهذه النقطة الأخيرة يبدو أن فيلسوفنا - وقد ركز عليها - جعلته بعد زهاء قرن من رحيله يحظى بتقدير كل الأحرار في أوروبا كونهم وجدوا في فكره حق للعقل . حق للمواطن . حق للسلطة وللمعارضة ... ونحتفظ لـ " هيغل " - هكذا فقط - بعقلية وبديهية أن المرء لكي يكون " فيلسوفا " عليه أن يكون " اسبينوزيا "...

هوامش للتعقيب:

1. بنوع من الجراءة على لغة الفلسفة السياسية نسوقه باختصار على الهوامش الرئيسية
ما يعرف بـ " التبصر " هنا يبدو أن اسبينوزا متأثر فيه بـ صور ما بالفكر العربي الإسلامي ؛
بالنقل عن " ابن ميمون " أو حتى عن " الرشدية " كفلسفة استنارة ! ..
2. كما جاء في مقال تحليلي لـ د. عبدالقادر بليمان :مجلة الدراسات الفلسفية؛ص 65
3. ورد في المقال السابق نفسه ؛ ص.68
4. منقول عن المقال السالف ؛ ص. 69
5. لعله يعني أخلاق يعلمها الكل ولا يعرفها أحد عن " جوهر " العدل الحقيقي .

6. يبدو أن اسبينوزا كان منتقدا جيدا لشكل الدولة العالمية ؛ وكذا التاريخ اللاهوتي السياسي

7. ذلك تبعا لما يصطلح عليه تسمية ب " المذهب الهندي السبينوزي " وابعاده ...

8. سبينوزا / الرسالة السياسية : ص 49- لا يظهر اسبينوزا في ذلك أنه ملحد أو علماني متجهم ناكرا لروح التضامن الطبيعية أبدا ؛ بل على العكس تبدو أحداثه عقلانية بما فيه الكفاية .

9. يقسم اسبينوزا الأنظمة إلى ثلاثة أنواع كما ذكرنا ؛ مع ملاحظة أنه يبدو قد أعجب بالأرستوقراطية المحررة للأفراد تبعا لشوائب الديمقراطية المتحررة من كل قيد - بتحفظ دائما -

10. اسبينوزا / الرسالة السياسية : ص 109- حرية الفكر والتفكير ؛ الرأي أو التعبير لا جدال فيهما ولا تفاضل بينهما. لا مساومة فيها عند اسبينوزا ولا نقاش. لا بد أن تكفل الفرد للجميع

11. اسبينوزا / رسالة في اللاهوت والسياسة / ص 121 .. وكأني ب اسبينوزا ينحني – انحناء طاعة - كما فعل ديكارت من قبل ؛ ويعبر بطريقة أو بأخرى عن ذلك أمام سادة العصر لينظروا في ما كتبت يدها ويتلطفوا – مجازا...-

12. رغم اجتهاد صاحبنا في التحذير من الانقلاب على الديمقراطية...إلا أننا لا نعلم بالضبط آلية الطعن المخول استعمالها لتقويم قمة السيادة السياسية انطلاقا من القاعدة ؛ أو من المعارضة .

13. اسبينوزا / الرسالة السياسية / ص.195. 122 ما يلبث اسبينوزا أن ينتقد الأرستوقراطية كنظام حكم ينطوي على نوع التسلط ؛ بعد أن أشاد ببعض أصولها في الحكم (...).

14. اسبينوزا / رسالة في اللاهوت والسياسة / ص 452...الفكرة المقصودة تأتي في سياق تأكيده على حرية الرأي والمعتقد.

15. اسبينوزا رسالة في السياسة / ص 68 ؛ للسلم الأهلي - أو الوثام المدني كما يترجمه بعضهم - مكانة مهمة جدا في تكامل أنطولوجيا الرجل السياسية ؛ وفي تسييج حدود المرحلة البنائية للدولة الديمقراطية المنشودة .

16. مجرد محاولة منا لتأصيل شيء من النقد العام الذي يفترض أن يحمل عليه باحث في المستوى دراسات عليا قراءة بلسان القلم .

مراجع المقال :

1- اسبينوزا- رسالة في السياسة. ترجمة وتقديم عمر مهيبل ؛ موفم للنشر. الرغبة - الجزائر 1995

2- اسبينوزا- رسالة في اللاهوت والسياسة. ترجمة د. حسن حنفي- دار الطليعة - بيروت 1977

3- محمد محمود ربيع - الفكر السياسي الغربي ؛ فلسفاته ومناهجه - طبع جامعة الكويت 1994

- 4- الشيخ محمد كامل عوض – باروخ اسبينوزا – دار الكتب العلمي - بيروت 1993
- 5- فؤاد زكرياء - اسبينوزا . نشر دار الطليعة . بيروت - لبنان 1983
- 6- مجلة دراسات فلسفية: دورية سداسية: نشر معهد الفلسفة – جامعة الجزائر- 1996
- 7- Etienne bolider - Spinoza et la politique . puf paris - 1985
- 8- Lucien pellet - la philosophie politique de Spinoza , puf . paris . 1984